دور المؤسسة العسكرية في دعم الدولة المصرية

دراسة للفترة من ثورة 25 يناير 2011 حتى ثورة 30 يونيو 2013

The Military Role in Sustaining The Egyptian State

Study of the period of the revolution January 25, 2011 until the revolution of June 30, 2013

إعداد الباحث

مصطفى محمود مصطفى محمد الدكروري

Mostafa Mahmoud Mostafa Mohamed Aldakrory

ماجستير العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة بورسعيد

اشراف

أ.م.د / وئام السيد عثمان

أستاذ مساعد العلوم السياسية

ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع والبيئة– جامعة بورسعيد

أ.م.د / شريفة فاضل محمد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

ملخص

يدور موضوع الدراسة حول الدور الذي مارسته المؤسسة العسكرية المصرية بعد ثورة 23 يوليو 1952 ، وكذلك بعد ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وإلى أي مدى ساهم هذا الدور في دعم مكانة الدولة المصرية .

- فعلى المستوى الوظيفي ، فالجيش المصري يحتل المكانة الـ 11 عالمياً والأولى عربياً والأولى على مستوى الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذي عزز من مكانة الدولة المصرية عالمياً وإقليمياً ومن خلاله شاركت مصر في حفظ الأمن والسلام في العديد من بؤر الصراع في العالـم .

- وعلى المستوى الإجتماعي والإقتصادي فقد ساهمت المؤسسة العسكرية منذ ثورة يوليو 1952 في بناء المؤسسات الاقتصادية والصناعية الكبرى واستمر هذا الدور حتى الوقت الحالي فبعد حرب أكتوبر 1973 تم انشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية والذي بدوره ساهم في دعم الإقتصاد المصري .

- وعلى المستوى السياسي فإن المؤسسة العسكرية المصرية هي الوحيدة التي تحظى بثقة الشعب المصري دون أي مؤسسة أو حزب ، فهي المؤسسة التي انحازت لإرادة الشعب في 25 يناير 2011 وكذلك في ثورة 30 يونيو 2013 .

الدراسة تهدف إلى فهم وتحليل طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 ، حيث أدى هذا الدور إلى تطور وتغيير في طبيعة النظام السياسي المصري ، وبذلك هي تعتبر مدخلاً للتنبؤ بما قد يطرأ من تطورات في النظام السياسي المصري مستقبلاً .

Abstract

The subject of the study is the role played by the Egyptian military after the revolution of 23 July 1952, as well as after the revolution of January 25, 2011 and June 30, 2013 and to what extent this role contributed to support the status of the Egyptian state.

- The Egyptian army occupies the 11th place in the world, the first Arab and the first in the Middle East, which strengthened the status of the Egyptian state globally and regionally through which Egypt participated in maintaining security and peace in many of the hotbeds of conflict in the world.

- On the social and economic, since the July 1952 revolution, the military establishment has contributed to the construction of major economic and industrial institutions. This role has continued until the present time. After the October 1973 war, the National Service Project was established, which in turn contributed to supporting the Egyptian economy.

- At the political, the Egyptian military establishment is the only one that enjoys the confidence of the Egyptian people without any institution or party. It is the institution that sided with the will of the people on 25 January 2011 and also in the June 30, 2013 revolution.

The study aims to understand and analyze the nature of the role played by the military institution in the period after the revolution of January 25, 2011 and June 30, 2013, which led to the evolution and change in the nature of the Egyptian political system, and thus is an input to predict what may arise Developments in the Egyptian political system in the future.

مقدمة

لعبت الجيوش العربية منذ بداية خمسينيات القرن الماضي دوراً مميزاً في الحياة السياسية في الكثير من الدول الجمهورية العربية وكان لهذا الدور تأثيره في إتجاهات الفعل السياسي ، واتسعت دائرة هذا الدور حتى صارت هي الحكم النهائي في معظم الأمور السياسية وكثيراً ما قادت المهنة العسكرية إلى السلطة السياسية ، ويعتبر أول دور للمؤسسة العسكرية في مصر كان عام 1881 بقيادة الزعيم أحمد عرابي الذي حظيت حركته بتأييد شعبي كبير وكانت بمثابة الشرارة الأولى للدور العسكري في المنطقة العربية التي استيقظت فجر يوم 23 يوليو 1952 على ثورة بقيادة قيادات عسكرية كان في مقدمتهم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .

ففي أعقاب ثورة 25 يناير 2011 وانهيار الجهاز الأمني قامت القوات المسلحة بأمر من رئيس الجمهورية لمساندة قوات الأمن وحماية منشآت الدولة الحيوية لمواجهة الإنفلات الأمني ، وبعد تنحي الرئيس اصبح الجيش هو المؤسسة المسئولة عن السلطة التنفيذية في البلاد والتي أخذت على عاتقها تحقيق مطالب الثورة من إجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية ، وتسليم السلطة لإدارة جديدة مدنية منتخبة من الشعب .

وتؤكد التجارب السياسية المختلفة على انه حين يواجه النظام السياسي توترات شديدة ويهتز استقراره تشهد حينها البلاد ثورة شعبية تطيح بالنظام السياسي ولا تطرح بديلاً لقيادة البلاد في مرحلة ما بعد الثورة لترسيخ نظام سياسي جديد يحل محل النظام القديم ويحقق أهداف الثورة وهنا فإن المؤسسة العسكرية تصبح هي القوة الرئيسية على الساحة الجاهزة للعمل أو المشاركة في بناء النظام الجديد واستقراره كما حدث في دول عديده مثل بولندا 1981 – 1982 وفي السودان 1985 و التجربة المصرية 2011 – 2012، وأخيراً تجربة القوات المسلحة المصرية بعد ثورة 30 يونيو 2013 .

لقد قدمت المؤسسة العسكرية المصرية نموذجاً للمؤسسة الوطنية التي فضلت مصلحة الشعب وسعت لتحقيق أهدافه وتطلعاته دون النظر لأي أمر آخر ، كما انها استطاعت أن تملأ الفراغ السياسي نتيجة لضعف الأحزاب السياسية التي لم تكن في الأساس جزء من ثورة الشعب ، كما أنها لم يكن لديها القدرة على تحمل مسئولية إدارة البلاد خاصة بعد إنهيار بعض مؤسسات الدولة وشيوع حالة من الفوضى والإنفلات عمت أرجاء البلاد ، فالمؤسسة العسكرية تحظى بتأييد الشعب وثقته في قدرتها على حفظ الأمن في البلاد وحمايته من أي خطر .

لقد حرصت القوات المسلحة على التوازن الشديد بين دورها الأصيل العسكرى والقتالى والدفاعى فى رفع قدرات الجنود ، والحفاظ على مقدسات ومقدرات الوطن والدفاع عن أراضيه ، وبين الحفاظ على دورها فى مجال التنمية ، والذى تساعد فيه الوزارات والهيئات الحكومية فى تنفيذ مشروعات حيوية فى مجال الطرق والكبارى ، وزراعة الصحراء ، هذا بخلاف المشروعات التي تنفذها القوات المسلحة .

أهمية الدراسة

أهمية أكاديمية :

تكتسب الدراسات المرتبطة بطبيعة الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية وما يترتب عليها من قضايا أهمية خاصة ومحورية في مختلف الدول ، ولذلك تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لندرة الدراسات التي تتعلق بالدور السياسي للمؤسسات العسكرية خاصة في فترات الثورات والانتفاضات الشعبية ، وكذلك نظراً لأهمية وحداثة الظاهرة محل الدراسة ، و تأتي الأهمية العلمية في التعرف على :

أسباب ودوافع التدخل العسكري في الحياة السياسية .

طبيعة العلاقات المدنية العسكرية وتطورها .

الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في دعم الدولة المدنية والتحول الديمقراطي في مصر خاصةً بعد ثورة الشعب المصري في 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013.

أهمية عملية :

للدراسة دور في فهم وتحليل طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 ، حيث أدى هذا الدور إلى تطور وتغيير في طبيعة النظام السياسي المصري ، وبذلك هي تعتبر مدخلاً للتنبؤ بما قد يطرأ من تطورات في النظام السياسي المصري مستقبلاً .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح طبيعة دور المؤسسة العسكرية المصرية في دعم الدولة المدنية والتحول الديمقراطي بعد ثورة 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وأبعاد ودوافع هذا الدور وحدود فاعليته وكذلك تقييم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وإيضاح إلى أي مدى أثر هذا الدور في تطور النظام السياسي المصري ، كما تهدف الدراسة إلى محاولة صياغة منظور جديد يمكن من خلاله تقييم دور المؤسسة العسكرية وكذلك التنبؤ بالآفاق المستقبلية لدور المؤسسة العسكرية في مصر.

تساؤلات الدراسة

ما هو طبيعة دور المؤسسة العسكرية في دعم الدولة المدنية المصرية خلال الفترة (2011 - 2013) ؟

منهج الدراسة

المنهج التاريخي :

يقوم المنهج على أساس البحث في الحقائق التاريخية وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبياً .

وبالتطبيق على الدراسة فإن منهج البحث التاريخي يستفاد منه في عرض تاريخ دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وكذلك دورها في دعم التحول الديمقراطي والدولة المدنية وذلك للوصول إلى إستنتاجات يمكن من خلالها التعرف على الحاضر والتنبؤ بما قد يطرأ على النظام السياسي المصري من تطورات .

منهج دراسة الحالة :

وهو منهج يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الظاهرة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالظاهرة محل الدراسة وبغيرها من الظواهر المشابهة لها .

ولأن هذه الدراسة تطرح حالة تطبيقية وهي مصر خلال ثورتي 23 يوليو 1952 و25 يناير 2011 و 30يونيو 2013 فلجأ الباحث إلى إستخدام منهج دراسة الحالة للتحقق من صحة الفرضيات وكذلك الإجابة عن التساؤلات التي طرحها الباحث في الدراسة .

المنهج المقارن :

ويمكن من خلال هذا المنهج استنباط القواعد العامة التي تحكم دور المؤسسة العسكرية وذلك بالتعرف على العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة للظاهرة محل الدراسة حيث نجد ثمة نتائج مقبولة عموماً يمكن استنباطها مع الإقرار بأنه قد تكون استثناءات لكل قاعدة ، فاستخدام المقارنة ضرورة منهجية يتطلبها التعميم .

خطة البحث

ولتحقيق الأهداف المحددة للبحث وتقديم إجابة عن التساؤلات السابق ذكرها وفي اطار هذه المنهجية فإن خطة البحث تتمثل في توضيح النقاط التالية :

أولاً : الاتجاهات النظرية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية .

ثانياً : دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق .

ثالثاً : أثر النظام السياسي على ممارسة المؤسسة العسكرية لدورها .

رابعاً : نحو استراتيجية مستقبلية للدولة المدنية المصرية

أولاً : الاتجاهات النظرية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية

يعد النظام السياسي أحد المتغيرات التي تحدد طبيعة دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع ، فالقوات المسلحة هي منظومة اجتماعية تتكون من مجموعة الأدوار التي تشكل اتجاهات وسلوكيات أفرادها وذلك مايميزها عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية الأخرى . وعليه فإن المؤسسة العسكرية هي جزء من النظام الاجتماعي تؤثر فيه وتتأثر به .

ويختلف دور المؤسسة العسكرية في كل دولة باختلاف طبيعة النظام السياسي فيها وبطبيعة الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية ، ففي بعض الدول كان للجيش دور حاسم في دعم التحول الديمقراطي ومدنية الدولة مثل اسبانيا ورومانيا وبيرو والارجنتين واليونان وأخيراً مصر وتونس. وفي حالات اخرى انقسم الجيش بين مؤيد ومعارض للحكم المدني كما في البرازيل واندونيسيا وتشيلي وكوريا الجنوبية .

لقد ساهم تحمل المؤسسة العسكرية مسئولية حركات التحرر الوطني في الدول النامية أثناء الاستعمار في تأسيس نموذج تؤدي المؤسسة العسكرية في اطاره دوراً مدنياً يتجاوز الخطوط الوظيفية المحددة للاحتراف العسكري . وقد أدت الثورات العربية التي اندلعت منذ 2011 وماتلاها من موجات ثورية وتظاهرات مطالبةً باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية الى تعاظم دور المؤسسة العسكرية ، حيث تؤكد التجارب السياسية المختلفة على انه حين يواجه النظام السياسي توترات شديدة ويهتز استقراره تشهد حينها البلاد ثورة شعبية تطيح بالنظام السياسي ولا تطرح بديلاً لقيادة البلاد في مرحلة ما بعد الثورة لترسيخ نظام سياسي جديد يحل محل النظام القديم ويحقق أهداف الثورة وهنا فإن المؤسسة العسكرية تصبح هي القوة الرئيسية على الساحة الجاهزة للعمل أو المشاركة في بناء النظام الجديد واستقراره .

الاتجاهات النظرية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية :

النظرية الأمريكية التقليدية : تمثل هذه النظرية أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية ، وتؤكد هذه النظرية على أن الاحتراف Professionalism هو الاليه الرئيسية لضمان إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية ، حيث أكد هنتنجتون أن الضابط الذي يتميز بدرجة عالية من الاحتراف هو الذي يكون لديه استعداد تام لتنفيذ رغبات اي ادارة مدنية منتخبة من الشعب تقوم بتأمين السلطات الشرعية داخل الدولة (1).

وأكد هنتنجتون أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها :

الخبرة : هو كل مايكتسبه الفرد من خبرة معرفية في مجاله العسكري من خلال التعليم والتدريب .

المسئولية الاجتماعية : الالتزام بدوره في الحفاظ على الامن وحماية الدولة .

التضامن الجماعي الداخلي : ويرتبط بوعي الافراد وشعورهم بالتضامن وذلك لاحساسهم بالتفرد المهني والذاتية عن غيرهم للقيام بالمهام الموكله لهم .

وتؤمن النظرية بأن المؤسسة العسكرية يجب أن تعمل في اطار ماينص عليه القانون والدستور من اختصاصات لها ، وأن حدود المؤسسة العسكرية لاتتعدى الاحتراف العسكري وانجاز السياسة الدفاعية التي ترسمها الادارة المدنية ، وأنها لاتضطلع بأي دور سياسي ولاتشارك في العملية السياسية ، وكذلك القبول بمدأ السيطرة المدنية على العسكريين .

نظرية التوافق لـ Rebecca L. Schiff : تم طرح هذه النظرية كرد فعل على النظريات السائدة في تحليل العلاقات المدنية العسكرية والي ترى ضرورة الفصل بين العسكريين والمدنين وضرورة خضوع العسكريين بشكل تام للسلطات المدنية ، وتنطلق هذه النظرية من عدة فرضيات وهي :

اقتسام المسئولية بين العسكريين والنخبة السياسية المدنية والمجتمع ، مما يزيد من تراجع احتمالات التدخل العسكري في الحياة السياسية .

أن مؤسسات الدولة والمتغيرات الثقافية هي التي تنمي احتمالات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .

وترى النظرية أن اقتسام المسئولية في النظام السياسي يكون بين ثلاث وحدات :

المؤسسة العسكرية .

القيادة السياسية المدنية .

المواطنين .

كما تقوم النظرية على عدة مؤشرات تحدد العلاقة بين العسكريين والمدنيين وهي :

التكوين الاجتماعي للضباط .

عملية صنع القرار السياسي .

طرق التجنيد .

نمط المؤسسة العسكرية .

نظرية اقتسام المسئولية لـ Douglace Bland : جاءت هذه النظرية كرد فعل على عجز النظريات الأخرى في تحديد كيفية السيطرة المدنية على العسكريين ، وماهي السياسات التي تؤدي للسيطرة المدنية ، وما هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية. وتنطلق الدراسة من تبني فرضية وهي أن السيطرة المدنية على العسكريين يمكن أن تتحق وتستمر من خلال اقتسام المسئولية بين العسكريين والمدنيين تجاه جوانب معينه كل وفق مايحدده له الدستور والقانون ، وأن السيطرة المدنية على العسكريين تعني أن هناك مصدراً وحيداً وشرعياً لتوجيه العسكريين نابع من الادارة المدنية المنتخبة من خارج المؤسسة العسكرية . وبالرغم من ذلك فإن العسكريين والمدنيين يتشاركون في عدد من القضايا منها :

القضايا الاستراتيجية المتعلقة بسياسات وآليات الدفاع وتحقيق الأمن .

القضايا التنظيمية التي تتعلق بالجيش والمجتمع .

القضايا العملية التي تتعلق بالآليات التي تمكن السلطات المدنية من محاسبة ورقابة القوات المسلحة ومحاسبة المسئولين العسكريين وكذلك المدنيين .

نظرية التبعية لـ Peter Fever (2) : يقدم فيفر نموذج التبعية لتفسير ضرورة خضوع العسكريين لسيطرة المؤسسات السياسية المدنية ، حيث يعرف العلاقات المدنية العسكرية على أنها مجموعة التفاعلات ذات الطابع التعاقدي والذي بموجبه تفرض القيادات السياسية المدنية المنخبة من قبل الشعب سلطتها الدستورية في المجال الدفاعي للجيش في مقابل خضوع المؤسسة العسكرية لرقابة وسيطرة السلطات المدنية .

وفي ضوء ذلك فإن العلاقات المدنية العسكرية تتسم بعدة خصائص وفقاً لنموذج فيفر وهي :

الهيراركية والتنظيم .

التعاقدية وهي أن يفوض السياسيين بعض سلطاتهم للعسكريين وذلك لتطوير السياسة الدفاعية .

المرونة في العلاقات بين العسكريين والمدنيين .

ويرى فيفر أن هناك مجموعة من الآليات لضمان سيطرة المؤسسات السياسية المدنية على العسكريين أهمها :

تقييد نطاق التفويض .

إنشاء كيانات موازية للرقابة على العسكريين (لجان الأمن القومي بالمجالس التشريعية – مراكز البحوث الاستراتيجية) .

القضاء العسكري وذلك في حالة عصيان القيادات العسكرية للأوامر التي يصدرها القادة السياسيون .

الاحتفاظ بسلطة انهاء التفويض وتقليص المهام وتغيير القادة العسكريين .

ان نموذج فيفر لايمثل سوى اعادة انتاج لفكرة السيطرة الكاملة للمدنيين على المؤسسة العسكرية وذلك أمر لايمكن تحقيقه الا في المجتمعات الديمقراطية .

وتتفق نظريتي التوافق واقتسام المسئولية في فكرة اقتسام المسئولية بين السلطتين المدنية والعسكرية ، ولكنهما اختلفتا في بعض الأركان وهي أن في نظرية التوافق السلطة المدنية لا تعني بالضرورة عدم مشاركة ذوي الخلفية العسكرية في السلطة المدنية ، كما أنها تسمح للمؤسسة العسكرية التدخل في القضايا المدنية . أما في نظرية اقتسام المسئولية فإن المؤسسة العسكرية تابعة فقط للسلطة المدنية والتي تعني عدم تدخل العسكريين في القضايا المدنية .

ومن خلال ما سبق عرضه من نظريات دراسة العلاقات المدنية العسكرية يتبين لنا أنه لايمكن القول أن هناك نظرية واحده يمكنها أن تحكم طبيعة العلاقات بين العسكريين والمدنيين ، وبالرغم من ذلك فإن جميعها اتفقت على ضرورة خضوع العسكريين للسلطة المدنية وهو أمر غير موجود بطبيعة الحال في الدول العربية وخاصةً مصر حيث ان طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والذي أدى إلى وجوب تدخل المؤسسة العسكرية بشكل كبير في كثير من الحالات حال بين تحقيق هذا النوع من السيطرة وذلك لعدة عوامل منها :

عدم وجود مؤسسات سياسية حقيقية قادرة على قيادة البلاد .

أن المؤسسة العسكرية لها من التاريخ مايجعل المواطن البسيط أن يثق فيها دون غيرها من الأحزاب السياسية المدنية .

الدور الاقتصادي الذي مارسته المؤسسة العسكرية والذي أدى الى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني خاصةً بعد حرب أكتوبر 1973 .

الاتجاهات النظرية حول دور المؤسسة العسكرية :

النظرية المؤسسية التقليدية : وهي نظرية تركز على تحجيم الدور السياسي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية وحصر دورها في الوظيفة العسكرية ، بمعني تعزيز تخصص العسكريين في الشئون العسكرية وخضوعهم لإدارة سياسية مدنية .

نظريات الدور المجتمعي للعسكريين : وهي التي تركز على الروابط الوثيقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع حيث يعتبر تدخل المؤسسة العسكرية لأداء مهام تنموية ترتبط ببناء الدولة وتنمية اقتصادها وخاصةً الدول النامية بعد الاستعمار والتي تتسم مؤسساتها بضعف بنيانها وضعف التنمية والتحديث .

نظريات التحول الوظيفي : لقد تغيرت مهام ووظائف المؤسسة العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد أدت الصراعات الداخلية والحروب الأهلية الى فرض وظائف جديدة على المؤسسة العسكرية تمثلت في بناء الدولة والبنية التحتية وتوفير الخدمات والتدخل في العمليات الانسانية لانقاذ الضحايا والكوارث الطبيعية ، ففي ظل هذا النموذج تحولت المؤسسة العسكرية من مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية منفصلة إلى مجموعة من المهام والوظائف التي يضطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة.

ثانياً : دور المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المعاصرة بين النظرية والتطبيق

يعرف النظام السياسي بأنه نسق من العمليات والتفاعلات التي تنظم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمواطنين و تحدد الأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم العلاقة بين مؤسسات الدولة ببعضها ، يرى البعض أن المؤسسة العسكرية يجب أن ينحصر دورها فقط في الاحتراف العسكري دون التدخل في أي من شئون الدولة ، في حين يرى آخرون أن للمؤسسة العسكرية الدور الأكبر في بناء الدولة واتخاذ القرارات المصيرية ودعم قرارات الادارة المدنية ، فما من نظام سياسي يتعرض لثورة شعبية الا وكان الهدف من تلك الثورة انهاء النظام القديم واحلال نظام جديد على اسس جديدة يلبي طموحات الشعب وينظم العلاقة بين المواطنين والنخبة الحاكمة ، وفي كل ثورة شهدتها دولة من دول العالم كان للجيش الدور الأهم بل الأوحد في بناء النظام السياسي الجديد .

وقد حدد الباحث عدد من النماذج لدول شهدت ثورات كان للجيش الدور الأهم في بناء الدولة فيها ، فالنموذج التركي (الجمهورية البرلمانية) اعتبره الكثير هو النموذج الامثل للتطبيق في عالمنا العربي وخاصةً في مصر ، والنموذج المصري فهو محل الدراسة كان لابد من عرض لدور الجيش فيه ، والنموذج الأميركي حيث يعتبر النظام السياسي الأميركي أساس النظم السياسية الديمقراطية في العالم ومطمح لكل الشعوب أن تحذوا حذوه فيرى البعض أن الجيش الأميركي لم يكن له أي دور في بناء الدولة في حين أن الحقيقة أن الجيش الأميركي هو من أسس للدولة الأميركية القومية وقاد ثورتها ضد الاحتلال .

1. تركيا : "كلما أرادت تركيا التقدم صوبت أنظارها نحو الجيش" بهذه الكلمات البسيطة عبر أتاتورك عن أهمية المؤسسة العسكرية ودورها في تركيا ، لقد اضطلع الجيش في الحقبة العثمانية بأمانة تحديث المجتمع التركي وحملها على عاتقه فكان الجيش هو أول مؤسسة تم تحديثها لتواكب منظومة الجيوش الأوروبية في التنظيم والإدارة والتقنية ثم أصبح الجيش نفسه بعد ذلك هو أداة التحديث ذاتها ، ففي عام 1876 قام الجيش بمواجهة السلطان عبد الحميد حينما ألغى الدستور ، فشكل الجيش جمعية الاتحاد والترقي التي استمرت في مواجهة السلطان حتى تم اعادة العمل بالستور في عام 1908 ، وفي عام 1923 أعلن قيام الجمهورية على أسس ومبادئ علمانية وسقوط دولة الخلافة وتم عزل السلطان محمد وحيد الدين آخر سلاطين الدولة العثمانية ومنذ تلك الفترة والجيش يعتبر نفسه حامي الدولة ، جيش الدولة وليس جيش النظام. وفي عام 1960 تدخل الجيش وأقال حكومة عدنان مندريس بعد احتاجات الطلاب ومعارضتها للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة مندريس وتسببت في حدوث أزمة اقتصادية أدت إلى انهيار الاقتصاد التركي وانخفاضه إلى 11% ، وبعد ازاحته عن الحكم في مايو 1960 تم التحقيق معه وعدد من الوزراء من بينهم وزير الدفاع حول مذابح اسطنبول حيث قامت قوات تابعه للجيش بمهاجمة حي يقطنه أسر من اصول يونانيه وقامت بتصفيتها وتم قتل اكثر من 12 الف مواطن وتم هدم الكنائس على المصليين وهاجمة المقابر وانتهاك حرماتها وذلك بعد ادعاء حكومة مندريس ان مواطناً يونانياً قام بتفجير مقر السفارة التركية فس اليونان ومنزل أتاتورك ، واتضح من خلال التحقيقات أن من قام بالتفجير هو حاجب السفارة وبأوامر من الحكومة ، وفي عام 1961 تم إعدام مندريس بعد محاكمته على تلك الجرائم و2 آخرين من وزراؤه . وقام بإعادة هيكلة النظام السياسي وأحدث تغيرات تضمن للجيش حق التدخل في الوقت الذي يرى فيه تهديدات تخل بقيم المجتمع وتهدد أمنه وسلامته ،

وبهذا أصبح الجيش وفقاً لدستور 1961 حكماً بين السلطات وحامياً لقيم المجتمع العلمانية. وقد تدخل الجيش في مرات متتالية في عام 1971 وعام 1981 لحماية قيم المجتمع والديمقراطية الأمر الذي رسخ لدور الجيش في النظام السياسي التركي .

من خلال ماسبق عرضه يتضح لنا أن الجيش التركي ينظر لنفسه أنه جيش الدولة ، جيش الشعب وليس جيش النظام الحاكم فهو يرى في نفسه آداة لهيكلة المجتمع وتطويره وحامياً للديمقراطية ، فالجيش في تركيا هو أداة الاجماع القومي ، جيش قومي قاد حركة التحرير الوطني ضد الاستعمار في الحرب العالمية الأولى ثم قام بعد ذلك بتحمل مسئولية تحديث وتطوير المجتمع ، وعليه فإن للجيش التركي دوراً كبيراً في الحياه السياسية ودوراً مؤثراً لا يمكن اغفاله وذلك على عكس الدول الأخرى ذات النظام السياسي الديمقراطي والتعددية السياسية (3).

2. مصر : يمتد تاريخ الجيش المصري عبر عصور طويلة تصل حتى التاريخ الفرعوني ، فما من حاكم أراد التغيير أو تطوير البلاد إلا وكان للجيش الدور الأكبر في ذلك ، وفي العصر الحديث يعتبر الجيش المصري هو العمود الفقري للدولة القومية وحركية التحديث التي بدأت في عهد محمد علي ؛ فجهوده في بناء الدولة القومية الحديثة لم تتبلور الا من خلال بناء الجيش المصري وتحديثه فكان له بعد ذلك الدور الفيصلي في تغذية روح الدولة القومي ودفع وتنمية قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة .

لقد كان للجيش الدور الأهم في حركات التحرر الوطني من الاستعمار وتنمية وبناء الدولة القومية الحديثة، ففي عام 1881 قاد أحمد عرابي حركته الوطنية ضد الخديوي توفيق وقد التف الشعب حول حركة الزعيم أحمد عرابي وأيدها حيث تجسدت مطالب حركته في : عدم تسخير الأموال المصرية لخدمة القوى الأوروبية – مواجهة الاستبداد السياسي الذي كان يتحكم في حياة المصريين – إحلال العدل و تمكين المصريين من الترقي في الجيش المصري حيث لم يكن مسموحاً للمصريين الترقي لدرجة ضابط بالجيش المصري وتم استبدالهم بالأتراك والشراكسة (وفقاً لقانون وزير الحربية عثمان رفقي باشا في 31 يونيو 1880) – إنشاء مجلس للنواب ، وتعتبر الثورة العرابية هي البداية لدور الجيش الحقيقي في تنمية الدولة المصرية . لم ينتهي دور الجيش عند الثورة العرابية فطيلة الإحتلال البريطاني لمصر لم يكن هناك دوراً حقيقياً لحركات التحرر الوطني ضد الاحتلال إلا من خلال دعم ضباط الجيش لهم فما من جماعة وطنية أو حزب سياسي الا وكان من بين اعضاؤه عدد من ضباط الجيش يدعمونه ويتولون عملية تدريب الفدائيين .

وظل دور الجيش المصري يتنامى حتى يوم الثالث والعشرين من يوليو عام 1952 حيث خرج مجموعة من شباب ضباط الجيش بقيادة البكباشي جمال عبد الناصر واللواء محمد نجيب ببيان ثوي ضد الملك وأعوانه اللذين تسببوا في إضعاف الجيش وتفشي حالة من الفساد والرشوة وعدم استقرار الحكم في البلاد ، فقد سبق حركة الجيش مظاهرات شعبية حاشدة في كل أرجاء البلاد ضد الملك وضد الحكومة حيث تم تغيير الحكومة في خمسة أشهر 6 مرات مما يؤكد أن النظام كان في طريقه للإنهيار وبعد بيان الجيش الذي ألقاه البكباشي محمد أنور السادات إلتف الشعب حول الجيش مما أعطى الحركة شرعية سياسية للتحدث باسم الشعب وأيد مطالبه التي تجسدت في : القضاء على الاقطاع – القضاء على الاستعمار – القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم – إقامة حياة ديمقراطية سليمة – إقامة جيش وطني قوي – إقامة عدالة اجتماعية. وبالفعل وبعد عام من قيام الحركة والتي تحولت بفعل التأييد الشعبي

لها إلى ثورة أعلن في يونيو 1953 قيام الجمهورية وكان محمد نجيب أول رئيس للجمهورية ثم تلاه في الحكم جمال عبد الناصر وخلال سبعة عشرة عاماً حكم فيها كان للجيش دوراً وطنياً في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في مختلف قطاعات الدولة في الصناعة والتجارة والزراعة .

لم ينتهي دور الجيش عند هذه الفترة فبعد حرب التحرير الكبرى في السادس من أكتوبر 1973 اتخذ الجيش دوراً تنموياً في القطاع الاقتصادي متجنباً الدور السياسي ، فقد أنشأ الجيش عدداً من المصانع وقام باستصلاح آلاف الأفدنة مما ساهم في توفير السلع الاستهلاكيه للمواطن الأمر الذي كان يصل في كثير من الأحيان الى تصدير الفائض من الاغذية الى الخارج ، وكان للجيش دوراً في تقديم الأغذية إلى سكان المجاعات في افريقيا وغيرها من الدول التي انتشرت فيها المجاعات والأوبئة .

في الخامس والعشرين من يناير 2011 خرجت مظاهرات الشعب المصري ضد الرئيس حسني مبارك والحكومة مطالبةً الرئيس بحل مجلس الشعب الذي تم تزوير نتائج انتخاباته لصالح الحزب الحاكم واقالة الحكومة وتشكيل حكومة تحقق للشعب أهدافه و تعديل المادة 76 من الدستور والخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية والتي تم تعديلها للتوافق على مرشح أوحد ، وبرغم محاولات الأجهزة الأمنية قمع المظاهرات إلا أنه وبعد ثلاثة أيام من اندلاع المظاهرات وفي الثامن والعشرين من يناير 2011 أعلن الجيش دعمه للمتظاهرين وتحقيق مطالبهم التي انتهت بتنحي رئيس الجمهورية عن السلطه في الحادي عشر من فبراير 2011 وظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى شئون البلاد حتى تم تسليم السلطة لادارة مدنية منتخبة من الشعب في يونيو 2012 .

وفي الثلاثين من يونيو خرجت مظاهرات الشعب المصري ضد الرئيس محمد مرسي الذي حكم لمدة عام حيث رأي الشعب فيه أنه يسير عكس طموحات الشعب ولايسعي لتحقيق أي من أهداف الثورة التي كانت أحد أهم أهداف برنامجه الانتخابي ، وفي خضم المظاهرات الحاشدة آثر الجيش للمرة الثانية أن يقف بجانب مطالب الشعب المصري فتم عزل الرئيس وايقاف العمل بالدستور في الثالث من يوليو 2013 .

ان المؤسسة العسكرية المصرية لها تاريخ مؤثر في تطور النظام السياسي المصري حتى أنه لايمكن الحديث عن النظام السياسي المصري وتطوره دون التطرق الى دور المؤسسة العسكرية ، فالنظام السياسي المصري يمكن فهمه بشكلاً افضل من خلال تحليله في سياق تاريخي (4).

3. الولايات المتحدة الأميريكية : لقد ساهم الجيش الأميركي في بناء الدولة القومية الأميركية ، فقد ساهم في تحويل الولايات المتحدة من مجرد دولة تحارب بريطانيا من أجل الاستقلال (1774 – 1781) و من خلال الحرب الأهلية الأميركية الضخمة (1861 – 1865) إلى القوة العظمة الوحيدة والمتبقية في العالم منذ نهايات القرن العشرين .

قاد الجيش الأميركي حرب الاستقلال عن بريطانيا بقيادة جورج واشنطن قائد الجيش حيث حاولت بريطانيا قمع الثورة القائمة في الولايات الثلاثة عشر (والتي كانت تشكل في ذلك الوقت اللبنة الأولى لتكوين الولايات المتحدة الأميركية بشكلها الحالي) واللذين رأوا أنه من حقهم تكوين دولتهم الخاصة بعيداً

عن سيطرة الانجليز ، بدأت الحرب في 19 أبريل 1775 عندما اصطدم البريطانيون بالثوار الأميركيين في مدينتي لكسنجتون وكونكورد في ماساشوسيتس، واستمرت ثماني سنوات وانتهت في 3 سبتمبر 1783، عند توقيع معاهدة باريس بين بريطانيا والولايات المتحدة التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة ، والجيش الأميركي هو من تولى صياغة بنود اعلان الاستقلال الذي تم فيه اعلان استقلال الولايات الثلاثة عشر عن الامبراطورية البريطانية ، وفي عام 1861 واثر اعلان انفصال احدى عشر ولاية عن الولايات المتحدة الأميركية بزعامة جيفرسون ديفيس قامت الحرب الأهلية بين الولايات وقاد ابراهام لينكولن قيادة الجيش الذي انهى الحرب في عام 1865 محافظاً على تماسك الدولة ووحدتها .

لقد أسس الجيش الأميركي الدولة الأميركية القومية وعمل لفترات على الحفاظ عليها ، وبرغم عدم تدخل الجيش في الشئون السياسية بشكل كبير كدول أخرى إلا أن مؤسسة الجيش تعتبر هي الأهم في رسم سياسات الدولة ، ففي كتابه "البنتاجون والرئاسة : العلاقات المدنية ـ العسكرية من روزفيلت الى بوش The Pentagon and the Presidency : Civil–Military Relations from FDR to George W. Bush " يقول البروفيسور ديل هيرسبيرنج أن السياسة الخارجية الأميركية هي انعكاس لنشاط ثلاث قوى هي 1. الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، 2. البنتاجون ، 3. وكالة المخابرات المركزية CIA ؛ كما أنه حدد أن للمؤسسة العسكرية مجموعة من الأهداف تتمثل في : 1. الحفاظ على الأمن والسلم القومي ، 2. الحفاظ على أسلوب الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، 3. ضمان تحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

يتكون لدى البعض انطباع خاطئ وهو شائع بين العديد من الباحثين حول حياد المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي في الدول الغربية الحديثة ، ويساهم في تعزيز هذ الانطباع انحسار دور الزعماء العسكريين وانتشار دور مؤسسات المجتمع المدني .

ولكن بالقاء الضوء أكثر على هذه الدول نجد تدخلاً كبيراً من المؤسسة العسكرية في السلطة السياسية بصورة مباشرة أو من خلال من يمثلها كالمجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية وماله من دور ونفوذ في رسم سياستها لضمان التفوق العسكري الامريكي المطلق وذلك من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على العالم (5).

ثالثاً : أثر النظام السياسي على ممارسة المؤسسة العسكرية لدورها

1. ديمقراطية النظام السياسي : كان تطبيق الديمقراطية أحد الأهداف التي ثار من أجلها الشعب المصري في 25 يناير 2011 ، وبعد كفاح الشعب لتحقيق أهداف الثورة وانتخاب رئيس يعبر عن الثورة ويسعى لتحقيق أهدافها لم يحدث اي تغيير بل عادت الأمور لما قبل قيام الثورة ولكن في شكل جديد ، حيث حاول الاخوان المسلمين فرض سيطرتهم على البلاد ظناً منهم أنهم باقوون في الحكم لفترات زمنية طويلة وأنهم قادروون على فرض ارادتهم على الشعب كحال الاسلاميين بعد الثورة الايرانية 1979 .

كان أول انقلاب من حكومة مرسي على الديمقراطية إخلاله بما عرف إعلامياً بإتفاق فيرمونت حيث اتفقت جماعة الإخوان المسلمين ومرشحها للرئاسة على تنفيذ عدة بنود تتضمن تحقيق الأهداف التي ثار من أجلها الشعب وتتلخص هذه البنود في :

1. أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة .

2. تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزا وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل .

3. تحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين .

4. الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية .

وهو ما لم تقم حكومة مرسي بتنفيذه منذ توليها الحكم حيث استفردت جماعة الاخوان دون غيرها بشئون ادارة الدولة ، وفي اطار اخلالها بتنفيذ عهودها مفت جماعة الإخوان أن تكون قد تقدمت ببرنامج انتخابي لمرشحها الرئاسي (مشروع النهضة – مشروع الـ 100 يوم) وهو ما لم يتقبله الشعب واعتبره انقلاباً على الديمقراطية مما أثار الشعب على نظام الحكم واضطره للخروج في 30 يونيو للمطالبة بعزل مرسي .

ثم جاء الصدام الأكبر بين الشعب والنظام بعد دستور 2012 حيث كانت مدة التصويت 10 ساعات غير كافيه لعملية التصويت وتم اعلان نتيجة في فترة لم تكن كافيه أمام الرأي العام لفرز الأصوات وإعلان النتيجة إضافةً أن عملية التصويت قد شابتها بعض شبهات التزوير مما أغضب الشعب وجعله يثور على هذا النظام ويرفضه رفضاً تاماً .

لم تتدخل القوات المسلحة الا بعد ان احتدت الخلافات بين الشعب وجماعة الاخوان التي كانت تعتبر نفسها الحاكم الفعلي للبلاد ، كانت تلك الخلافات هي مقدمات ثورة الشعب في 30 يونيو 2013 التي أسقطت حكم الإخوان فبعد تدخل القوات المسلحة كان أول قرار اتخذته ايقاف العمل بدستور 2012 وتشكيل لجنة

لصياغة دستور جديد تتوافق عليه كافة القوى الثورية ومختلف فئات الشعب كخطوة أولى نحو تحقيق الديمقراطية المنشودة .

2. السياسات الاقتصادية : تمثل السياسات الاقتصادية التي يتبعها النظام أحد أهم أركان إنهياره أو تأييده على إختلافها ، وفي عهد مرسي وجماعة الإخوان إنخفضت الإستثمارات الأجنبية نتيجة لقرارات التضييق على المستثمرين لصالح رجال أعمال من جماعة الإخوان حيث وصل اجمالي الاستثمارات الأجنبية حوالي 2 مليار دولار بعدما كانت 13 مليار في 2012 ، كما زادت نسبة البطالة بين الشباب لتصل إلى 13,5% بعدما كانت 11% قبل توليه السلطه ، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى 16 مليار دولار بعدما كان 38,5 مليار دولار ، وزادت الديون الخارجية حوالي 10 مليار دولار كما ارتفع مغدل التضخم ليصل 17,5% بعدما كان 14% ، كذلك انخفضت قيمة العملة المحلية(الجنيه المصري) وخسارته لأكثر من18% من قيمته أمام الدولار والعملات الاجنبية الأخرى .

فبعد أن وعد الإخوان الشعب بالتنمية والرخاء في أقل من عام رأى الشعب أن الأمر يزداد سوءاً وأن الدولة ليس لديها أي شعور بمعاناة المواطن البسيط وليس لديها أي برنامج للإصلاح لا على المدى البعيد أو القصير ، ومما زاد الأمر تعقيداً بين الشعب والنظام هو فتح الباب على مصراعيه أمام اللاجئيين السوريين ومنحهم دعم مادي وعيني من الدولة والمؤسسات الخيرية وصل في بعض الأحيان إلى 2000 جنيه هذا بخلاف الدعم الذي تقدمه لهم مفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة ، كما سمحت لهم الدولة بالعمل في مختلف الشركات بأجور أقل من أجور العمال المصريين مما اضطر أصحاب الشركات الاستغناء عن العمالة المصرية واستبدالها بالسورية الأقل أجراً ، كما منح ذويهم من طلبة المدارس والجامعات إعفاء تام من الرسوم الدراسية (6).

كل ذلك زاد من حدة الخلاف بين الشعب والنظام واضطره للخروج ضده والمطالبه بإسقاطه أملاً في تحقيق الرخاء الإقتصادي الذي يأمل الشعب في تحقيقه من خلال رئيس جديد .

3. السياسات الخارجية : لايمكن القول أن هناك تغييراً قد استجد على السياسة الخارجية المصرية في عهد مرسي اذ أنه أكد على استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل كما كانت في سابق عهدها بل سعى إلى توطيد العلاقات معهما ويظهر هذا جلياً في نص الرسالة التي أرسلها إلى رئيس إسرائيل متمنياً توطيد العلاقات بين البلدين متمنياً الرغد لدولة اسرائيل مما يظهر التناقد الشديد بين والتخلي عن مبادئهم قبل الوصول للسلطة وبعد الوصول لها ، كما سعى لتوطيد العلاقات مع ايران وهي الدولة التي ظلت على خلاف مع مصر لأكثر من 30 عاماً منذ قيام الثورة الايرانية واستضافة مصر لشاه ايران ثم تكريم ايران لقتلة الرئيس السادات واطلاق اسم القاتل على أحد شوارعها ، وبرغم الاختلاف والعداء المذهبي بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام الحاكم في ايران إلا أن هناك اتحاد في اسلوب الحكم والأفكار اذ يؤكد البعض أن نظام الحكم في ايران استمده آية الله الخميني من كتابات حسن البنا ومن خلال مقابله تمت بينهم عام 1935 .

كانت تلك التوجهات في السياسة الخارجية تثير حفيظة الشعب المصري اذ رأوو تناقدات بين الفعل والقول مما أكد للجميع أن مرسي وجماعته كانت خطبهم ومبدئهم المزعومة ما هي الا ستار للوصول إلى السلطة من خلال دغدغة مشاعر الشعب بمبادئ هم غير مؤمنين بها .

وعلى الصعيد العربي فكان من أخطر قراراته قطع العلاقات مع سوريا واعتبار أن الميليشيات التي تحارب النظام الشوري هي الممثل الشرعي للشعب السوري وهو القرار الذي تم إلغاءه بمجرد أن تمت الاطاحه به، ولم يكن القرار لصالح الثورة السورية كما يزعمون ولكن كان لدعم ميليشيات الإخوان في سوريا والتي كانت تقاتل ضد نظام الرئيس الأسد طمعاً في اسقاطه والاستيلاء على السلطة .

لم يكتفي نظام الاخوان بهذا فعلى صعيد دعم القضية الفلسطينية سعى نظام الاخوان في مصر الى دعم حركة حماس وهي ذراع جماعة الاخوان في فلسطين من خلال توفير كميات من الوقود والطعام على حساب الشعب المصري ، وفي مارس 2013 أسندت حكومة مرسي إلى شركة صحارى أمر بناء وتشييد مليون وحدة سكنية في سيناء بهدف توطين الفلسطينيين المشردين كما أعطى الأوامر بأن يكون ميناء العريش هو الميناء الرسمي لقطاع غزة وتحت تصرف إدارة القطاع ، وهذا ما لم يتم بعد تدخل القوات المسلحة حفاظاً على أمن مصر القومي ، لم تكن تلك المرة الأولى التي تتدخل فيها القوات المسلحة لتلغي قرارات لرئيس الجمهورية ففي 24 نوفمبر 2012 أصدر وزير الدفاع قراراً يحظر فيه تمليك الأراضي في شبه جزيرة سيناء لغير المصريين من أبويين وجدين مصريين وذلك بعد أنباء أكدت نية النظام تمليك أراضي للفلسطينيين في سيناء فجاء قرار القوات المسلحة ليقطع الطريق على جماعة الاخوان المسلمين فيما كانت تخطط له من تصدير للمشكلة الفلسطينية إلى سيناء .

4. شرعية النظام السياسي : يمكن ايجاز مفهوم الشرعية في الرضا العام للشعب عن النظام الحاكم والاعتراف بالولاء التام له وهو في ذلك يختلف عن مفهوم المشروعية اذ يعني الأخير مجموعة القوانين التي من خلالها تستمد السلطة السياسية اختصاصاتها وممارساتها (7).

ومن خلال ما سبق عرضه يمكننا الوصول إلى أن النظام السياسي قد فقد شرعيته نتيجة لعدم رضا الشعب عن سياساته وممارساته السياسية والاقتصادية التي كانت تهدف في المقام الأول تمكين جماعة معينة من الحكم واحكام سيطرتها على البلاد دون النظر لتطلعات الشعب ودون الوفاء بأي من وعودهم للشعب قبل الانتخابات الرئاسية .

ان تدخل المؤسسة العسكرية لم يكن انقلاباً على الشرعية بل كان تأييداً ودعماً لرغبة الشعب في التخلص من نظام ديكتاتوري يتخذ من الدين ستاراً لردع معارضيه ويسعى لفرض سيطرته سواء بالقوة أو بإرهاب الشعب من خلال الدفع بمؤيديهم لمواجهة المظاهرات الرافضة لحكم الاخوان فيما اعتبره البعض بوادر حرب أهليه .

بعد ثورة 25 يناير و 30 يونيو وبروز الدور الإقتصادي الذي مارسه الجيش بشكل كبير على الساحة ، أدى ذلك إلى عدة تساؤلات كان على رأسها "لماذا يمتلك الجيش كل هذه المشروعات؟" ويرى البعض أن هذا الدور يعد تجاوزاً لإختصاصات الجيش .

والحقيقة أن هذا الأمر غير صحيح حيث أن كل جيوش العالم وعلى رأسها الدول الكبرى وخاصة بعد الحرب العالمة الثانية أصبح لها إقتصادها الخاص والذي من خلاله تشارك المؤسسة العسكرية في بناء

إقتصاد دولتها ، وكذلك ترفع العناء عن الدولة والقطاع المدني في توفير إحتياجات المؤسسة العسكرية من امدادات غذائية ورواتب .

ففي الولايات المتحدة يشارك سلاح المهندسين العسكريين في الأنشطة الاقتصادية داخل وخارج الولايات المتحدة، خاصة الأعمال الإنشائية الكبيرة، مثل الموانى والمطارات العسكرية والمدنية، حيث يشكل ذلك عائدا هاماً يستخدم لصالح القوات المسلحة ومن ثم الدولة ومن أمثلة الشركات المملوكة للجيش الأميركي شركة لوكهيد مارتن ، و شركة جنرال ديناميكس ، وشركة الفواكه المتحدة التي تعمل في مجال الزراعة .

وفي فرنسا شركة DCNS والتي باعت لمصر حاملة المروحيات ميسترال هي احدى الشركات المملوكة للجيش الفرنسي وعائدتها تصب في صالح الجيش والدولة ، وكذلك الجيش الإيطالي الذي يمتلك عدد من مصانع الأدوية ، والجيش التركي الذي يمتلك أكثر من 60 مصنع مابين مصانع للأغذية والصناعات الكيماوية ومصانع الالكترونيات (8).

لقد أثير بعد ثورة 25 يناير عدد من الأسئلة حول الجيش والأدوار التي لعبها فتساءل العبض لماذا سلم مبارك السلطة للجيش ، والإجابة ببساطة ماهي المؤسسة المدنية أو الحزب السياسي الذي يمكنه أن يتحمل المسئولية بعد ثورة شعبية .

وتشير تقارير إعلامية عالمية عن مدى التعامل الراقي وضبط النفس الذي تعامل به الجيش المصري مع الثورة في 25 يناير او خلال فترة المرحلة الإنتقالية والتي تعتبر مرحلة حساسة في تاريخ مصر المعاصر ، ويمكننا أن نرجع هذه الدرجة من الإيجابية للجيش إلى عدة عوامل :

أولاً : الدور التاريخي للجيش المصري والنظر إليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة .

ثانياً : الموقف الإيجابي للجيش من الثورة وتعهده باحترام مطالبها .

ثالثاً : سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا، وأبرزها الموقف من المعاهدات الدولية لمصر، مما ساهم في خلق درجة عالية من الثقة والطمأنينة في الأوساط الدولية .

رابعاً : موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة منتخبة من الشعب ، وهو أمر خالف كثير من التحليلات التي كانت تتحدث عن انقلاب عسكري في مصر ، وكذلك فتح باب الحوار مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية .

خامساً : تركيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي تضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات، أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ذلك إلى السلطة الجديدة المنتخبة .

واستمر دور المؤسسة العسكرية في دعم الدولة المصرية بعد ثورة الشعب في 30 يونيو للدرجة التي أصبحت فيها المؤسسة العسكرية هي مفتاح الحل لأي أزمة إقتصادية ، فبعد إرتفاع الأسعار مواد البناء ، تراجع عدد من شركات المقاولات المسئولة عن مشاريع إسكان الشباب عن إلتزماتهم حيث طالب أغلبهم بتغيير التعاقدات بالكامل وزيادة المبالغ المتفق عليها وإلا لن يتم تسليم الوحدات في موعدها ، وهنا

أسندت القيادة الأمر برمته إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والتي سلمت الوحدات لمستحقيها في موعدها .

وفي اكتوبر 2016 حدثت أزمة في حليب الأطفال ورفضت الشركات المنتجة تسليم المنتج للصيدليات نتيجة إرتفاع أسعار المواد الخام ، وهنا قامت القوات المسلحة بإستيراد كميات وعرضها في الأسواق بالسعر المدعم ، وكذلك نفس الموقف في أزمة السكر في يناير 2017 .

وبين دور وطني للمؤسسة العسكرية وتكاسل وفساد في القطاع المدني تسعى القيادة الجديدة للبلاد دائماً وجود حل أو مخرج لأي أزمة ، كما يسعى الإنتهازيون لإنتهاز تلك الفرص للتربح على حساب الفقراء من الشعب ، وعليه فإن الفترة القادمة مع استمرار حملات التطهير ضد الفساد سيكون هناك إطاراً تمارس فيه المؤسسة العسكرية دورها وفقاً للدستور .

رابعاً : نـحو استراتيجية مستقبلية للدولة المدنية المصرية

الدولة المدنية هي الدولة الديمقراطية التي تسمو فيها الارداة الشعبية لتكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يشرع ومن يحاسب ولذلك فهي تستجيب دائماً وأبداً تستجيب لإرادة الأغلبة من عموم الشعب ، كما أنها تحترم حقوق الأقليات ، وتنظم التداول السلمي للسلطة ، كما انها تقر بمبدأ الفصل بين السلطات ، وتقيم قطيعة مع كل مفردات التسلط والاستبداد والفكر المطلق الأحادي تحت أي مسمى سواء كان دينياً أو أيديولوجياً .

والنظام السياسى المصري وفقاً للدستور الجديد الذي أقره الشعب بعد ثورة 30 يونيو يقوم على أساس مبادئ الديمقراطية والمواطنة التى تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ، كما يقر التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمي للسلطة ، والفصل بين السلطات والتوازن بينها ، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وسيادة القانون ، ويعمل النظام السياسي علي الحفاظ على الأمن القومي والدفاع عن الوطن وحماية أرضه كشرف وواجب مقدس ، وذلك على الوجه المبين فى الدستور .

لقد استطاع الشعب المصري في ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 الاطاحة بنظم سلطوية سعت إلى فرض سيطرتها وإرادتها بالقوة على جموع الشعب ، وفي خلال الفترة ما بين الثورتين ظل الشعب المصري يبحث عن التوازن بين الدولة والمجتمع ، بين الحقوق والإستبداد ، لقد انقسم الشعب المصري على كل شيء فخاضوا حرب استنزاف مقننة عبرت عن نفسها في تظاهرات وميادين مقابل ميادين ، فلم يهدأ المصريون منذ أن ثاروا . جاءت مرحلة المجلس العسكري متوترة مليئة بالأخطاء والتوازنات لكنها حمت الدولة من الانهيار، ثم جاءت مرحلة الرئيس مرسي أكثر توتراً فمعها ولد الدستور بمشقة وسط انقسامات واختلالات وسعي الجماعة الحاكمة فرض إرادتها على الشعب بالقوة ، وهو مالم يتقبله الشعب المصري .

وللحديث عن الإستراتيجية والرؤية المستقبلية للدولة المدنية في مصر فإننا بصدد الحديث عن مجموعة من المقومات التي يجب أن تتوافر في الدولة المصرية بعد ثورتين خاضهم الشعب لمواجهة الإستبداد وتحقيق العدالة والديمقراطية .

الشرعية الدستورية والسياسية : تعني الشرعية الرضا العام وقبول الشعب للنظام السياسي واعترافه بها وولائه لها ، وعليه فإن مبدأي القبول و الطاعة يشكلان أساس لشرعية أي نظام سياسي ، فمهما تمتع النظام السياسي بالقوة والسلطة فإنه دون رضا شعبي بدرجة مقبولة يعتبر قوة أو سلطة استبدادية دون أي شك ، ولذلك فان أي سلطة ومهما كانت قوتها ودرجة استبدادها بحاجة الى قبول وطني ورضا شعبي من كافة الشرائح الاجتماعية مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيرا وفاعلية .

سيادة الشعب : هو المبدأ الأساسي في النظم الديمقراطية وهو المبدأ الذي به تتحقق شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة الشعب لحقوقه الإنتخابية ، وعليه فإن الشعب يجب أن يكون هو مصدر السلطات وهذا ما أقره الدستور المصري صراحةً . لقد تحدث العديد من الكتاب والفلاسفة عن مبدأ سيادة الشعب في كتابات ونظريات مختلفة ، ولكن الشعب المصري استطاع ترجمة تلك النظريات وتطبيق المبدأ على أرض الواقع في ثورتي 25 يناير و 30 يونيو ، حيث قام الشعب بإسقاط النظام الحاكم لمدة تجاوزت الثلاثين عاماً بعد ثورة شعبية أذهلت العالم ، وإستمر الشعب في ثورته حتى تم تسليم السلطة إلى رئيس جديد للبلاد وهو نفسه الرئيس الذي إنتزع الشعب منه سلطاته في ثورة 30 يونيو ، وبموافقة الشعب

على دستور البلاد الجديد تحول هذا المبدأ إلى مبدأ دستوري وانتقل الشعب إلى مرحلة جديدة تم فيها اختيار رئيس جديد للبلاد بتوافق وإرادة شعبية كاسحة وفقاً لمبادئ الدستور .

سيادة القانون : هو أصل من الأصول الدستورية ومبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا وفق الإجراءات الدستورية المتفقه مع الدستور ، وتطبق على الجميع بالتساوي دون التفرقة بين أي مواطن على أي أساس سواء كان ديني أو عرقي ، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل ، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون ، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون ، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات ، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني ، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية .

وقد تحول هذا المبدأ إلى مبدأ دستوري تم التأكيد عليه في الدستور المصري الجديد ، حيث تم تخصيص باب كامل في الدستور يتعلق بسيادة القانون ويضمن تحقيقه والتأكيد على استقلال القضاء وتطبيق القانون على الجميع بالتساوي دون أي تفرقة ، كما تعهدت الدولة من خلال الدستور على مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وذلك لضمان حسن أداء الوظائف العامة ومحاسبة المسئولين وحفاظاً على المال العام الذي هو في الأصل حق المواطنين .

ضمان الحقوق الإجتماعية والحريات : ويمثل هذا المبدأ أحد أهم سمات الدستور الديمقراطي ، كما أن النص على تلك الحقوق في الدستور يعد احد الوسائل التي تؤدي إلى ضمان تلك الحقوق وعدم إنتهاكها حيث أنها مبادئ دستورية وطنية يجب على كافة مؤسسات الدولة إحترامها ، وقد خصص الدستور المصري الجديد باب كاملاً يؤكد على الحقوق والحريات والمساواة وضمان عدم المساس بها .

كما يجب التأكيد على دور التعليم في نشر الثقافة السياسية وثقافة المواطنة والمشاركة السياسية ، فالتعليم بشكل عام يهدف إلى تنمية الفرد من جميع الجوانب العلمية والعقلية والثقافية والإجتماعية والدينية في شمول وتكامل وإتزان ، والثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع ولأنها هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم والدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة ، فهي بالتالي المحددة للكيفية التي يرى بها المجتمع الدور المناسب للسلطة الحاكمة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكومين .

ولايقتصر تحقيق الثقافة السياسية على المؤسسات التعليمية فقط ، بل يمتد ليشمل جميع مؤسسات المجتمع العاملة فيه من مؤسسات إعلامية ودينية وإجتماعية وبيئية ، كما يشمل أيضاً مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف في الأساس إلى تنمية الوعي السياسي لدى جموع الشعب وحثهم على أهمية المشاركة السياسية ، وأيضاً الأحزاب السياسية التي من ضمن اهدافها تنمية الوعي السياسي للمجتمع وتشجيعهم على المشاركة السياسية في إطار تنافسي وكذلك تشجيع الأفراد على تولي المناصب العامة كما أنها أيضاً تشمل وظيفة الربط بين عموم الشعب ومتخذي القرار .

ويمكن تحديد آليات تطبيق الثقافة السياسية في المجتمع المصري في النقاط التالية (9):

- التدريب على ثقافة النقد ، وكذلك ضبط النفس .

- التدريب على احترام حرية الآخرين فى الفكر والعقيدة .

- التدريب على اكتساب القدرة على تكوين الرأى المستقل .

- التعاون مع الآخرين فى أداء العمل السياسى والاجتماعي .

- التدريب على ثقافة الديمقراطية والمواطنة ، وتنمية الإنتماء الوطني .

- التدريب على تقبل آراء الآخرين ، ومناقشتها دون تعصب أو انحياز .

- التدريب على تنمية ثقافة المشاركة السياسية والإختيار بين المرشحين السياسيين .

- تنمية الوعي القانوني والتدريب على التمسك بأداء الواجبات ، وطرق الحصول على الحقوق .

ان مصر عقب ثورة 30 يونيو أصبحت تسير على نحو تطبيق نظام ديمقراطي فعلي يضمن للشعب حقوقه ويؤكد على واجباته ويحفظ للسلطة الحاكمة هيبتها وذلك في إطار الدستور ، ان ما سبق عرضه من مقومات لبناء الدولة الديمقراطية كانت قبل ذلك تمثل عقبات لأننا لم نكن نسطتيع تطبيق أي منها ، ولكن بعد ثورة الشعب المصري استطاع أن يحولها إلى واقع ، لقدر تعثرت محاولات التحول الديمقراطي في مصر في بدايات الثورة ويرجع ذلك إلى تعجل جماعة الإخوان المسلمين والتي كانت تحظى في ذلك الوقت بثقة الشعب إلى تمكين نفسها في كافة مفاصل الدولة وإحكام السيطرة عليها ولكن هذا الهدف تم القضاء عليه بعد ثورة الشعب المصري في 30 يونيو .

وفي إطار ما سبق فإن الباحث يتقدم بعدد من التوصيات لصانعي القرار تساهم ولو بشكل بسيط في تحقيق تحول فعلي نحو نظام سياسي ديمقراطي :

1. التأكيد على تطبيق آليات نشر الوعي السياسي والإنتماء الوطني والمواطنة للأجيال الناشئة ، وحث الشباب على المشاركة السياسية وذلك لخلق أجيال قادرة على الإختيار الصحيح وتحمل مسئولية البلاد في المستقبل .

2. أن يسعى النظام الجديد لإصلاح المؤسسات المدنية للدولة ومكافحة الفساد المستشري فيها حتى تستطيع تلك المؤسسات ممارسة دورها في خدمة المواطنين بكفاءة وكذلك المساهمة في إدارة شئون البلاد ما إن إقتضت ظروف البلاد لذلك .

3. التأكيد على أهمية الدور الرائد الذي تقوم به القوات المسلحة في مختلف المجالات التنموية وتوضيح أن هذا الدور من منطلق إيمانها ببناء الدولة المدنية المصرية وليس طمعاً في السلطة .

4. إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في عملية صنع القرار ، وأن تقوم الدولة بعمل برامج توعية لشباب الخريجين بأهمية المشاركة في العملية السياسية .

5. أن تقدم الدولة يد العون للأحزاب السياسية من أجل تقوية دورها في نشر الثقافة السياسية ، خاصةً وأن تلك الأحزاب لا تتمتع بالخبرة السياسية الكافية ، كما أنها لا تحظى بقبول لدى عموم الشعب .

6. التأكيد على سيادة القانون والفصل بين السلطات ، وأن يتم تطبيق القانون على الجميع دون تفرقة ، وكذلك التأكيد على إستقلال القضاء وعدم تسييس مؤسسة القضاء أو تسييس أحكامه .

7. التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي السياسي للمواطنين ، شريطة التأكد من هوية تلك المؤسسات والأهداف التي قامت من أجلها وكذلك متابعة أنشطتها ، وذلك لتجنب إختراق الدولة من خلال مؤسسات مدعومة من الخارج وهو ما حدث قبل ثورة 25 يناير .

8. أن تعيد الدولة النظر في سياساتها المتعلقة بالحفاظ على الأمن القومي خاصة في ظل العولمة وماتلعبه شبكات التواصل الاجتماعي من دور في إختراق الأمن القومي للبلاد ، وأيضاً في ظل تأثير الأحداث الإقليمية على النظام الداخلي للدولة .

9. التأكيد على دور البرلمان في دعم العملية الديمقراطية ، وأهمية المشاركة في إختيار أعضاء البرلمان القادم لما يمثله من أهمية .

10. لابد للنخب المدنية أن تضع استراتيجية مناسبة لإدارة علاقتها مع النخبة العسكرية وذلك لتحقيق السيطرة الديمقراطية الكاملة .

المراجع

1. انعام عبد الجليل محمد، "تأثير بنية النظام السياسي على العلاقات المدنية العسكرية : دراسة حالة للجمهورية الاسلامية الايرانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 2013 ، صـ 37 .

2. شادية فتحي ،" العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي : دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة " ، مجلة النهضة ، العدد الرابع ، أكتوبر 2006 ، صـ 12 .

3. رضا هلال ، " السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي " ، دار الشروق ، القاهرة 1999 ، الطبعة الأولى ، صـ 262 : 265 .

4. أنور عبد الملك وآخرون ، " الجيش والحركة الوطنية" ،ترجمة حسن قبيسي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2013 ، صـ 54 : 89 .

5. http://en.wikipedia.org/wiki/Military_history_of_the_United_States

6. رانيا حفني ، " تقييم الوضع الإقتصادي في عهد مرسي" ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، 12 يوليو 2013 .

7. Heywood,Andrew. (2000) .Key Concepts In Politics. Basingstoke, England: Palgrave,P.29

8. http://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.asp

9. علي راشد ، " التعليم وثقافة التنمية السياسية " ، اليوم السابع ، القاهرة ، 2011/9/30